



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO
Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



"الأونروا" مجدداً أمام خطر الإلغاء.. ما العمل؟

ورقة تقييم وتقدير موقف للمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

عاد مؤخراً إلى الواجهة وبشكل ملفت موضوع استمرار عمل وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) لي طرح بحدة، خصوصاً لجهة ربط الرئيس الأميركي دونالد ترامب الوفاء بحصة واشنطن من التمويل بموافقة الفلسطينيين على ما بات يُعرف بـ "صفقة القرن" التي لا يبدو أن للفلسطينيين دوراً فيها سوى الموافقة أو عدم المشاركة، كونها، وفق الإدارة الأميركية، صفقة إقليمية، الفلسطينيين طرفها الأضعف.

واللافت أن مؤتمر دعم الأونروا الذي عقد أخيراً في روما، لم يف بما كان يُؤمل منه من تعهدات تمويلية للوكالة الدولية من قبل المجتمع الدولي وخصوصاً الدول الكبرى، بل وفي سياق المؤتمر، برز كلام لوزير الخارجية اللبناني، دعا في سياقها إلى شطب تسجيل عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهو أحد أبرز الدول المضيفة، من سجلات الأونروا.

لقد بات المطلوب أن يعي الجميع أن عبارات الاستجداء، والاستعطاف، والاسترحام، والمواقف التي تتضمن تحميل المسؤولية القانونية تارة، وتارة أخرى المسؤولية المعنوية والاخلاقية للمجتمع الدولي عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين ومساءلة الأونروا، لم تعد تُجد نفعاً، إذ إن الأولوية هي لإيجاد حلول عملية: مرحلية (حياتية) للاجئين، ومن ثم حلول على المدى الطويل، مبنية على مصالح مشتركة، تضمن لهم كافة حقوق الإنسان في أي مكان يعيشون و/ أو سيعيشون فيه.

وقبل الدخول في مجال معالجة المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) للتطورات والمواقف بشأن الأونروا: أسبابها ونتائجها المحتملة، ورؤية "حقوق" إزائها وما ترى أنها حلول ممكنة للأزمة، يهمننا أن نتوقف بإيجاز عند نشأة الأونروا وتفويضها وسيورتها.

في أعقاب النزاع العربي الإسرائيلي عام 1948، تم تأسيس الأونروا بموجب قرار الجمعية العامة رقم 302 (الدورة الرابعة) في 8 كانون الأول (ديسمبر) 1949، بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين [...] وفق غياب حل لمسألة لاجئي فلسطين، عملت الجمعية العامة وبشكل متكرر على تجديد ولاية الأونروا.¹، علماً أنه يجري التجديد لتفويض الوكالة مرة كل 3 أعوام، وآخرها كان في 30 حزيران (يونيو) 2017.

"ووفق التعريف العملياتي للأونروا، فإن لاجئي فلسطين هم أولئك الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الواقعة بين حزيران (يونيو) 1946 وأيار (مايو) 1948، والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948."²

¹ انظر/ ي، موقع الأونروا (من نحن) في الرابط الإلكتروني: <https://donate.unrwa.org>

² المصدر نفسه.



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO
Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



وتقدم الأونروا المساعدة لحوالي خمسة ملايين لاجئ من فلسطين في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة، لكن تلك المساعدات والتقديمات شهدت وبشكل متواتر تخفيضات في مختلف الحقول. إذ فيما كانت تقدم سلة غذائية كاملة لكل اللاجئين غابت هذه السلة تماماً واستبدلت بمبلغ رمزي مقطوع لحالات العسر الشديد فقط، ولم يعد الإستشفاء مغطاً للاجئ الفلسطيني إلا بنسبة لا تتجاوز 50% حداً أقصى في ظل التكلفة الباهظة للإستشفاء في لبنان، كما تقلصت التقديمات في القطاع التربوي وفي غيرها من القطاعات، وأيضاً في ظل الغلاء الفاحش وارتفاع مستوى المعيشة في لبنان، وهو أمر يقامه خفض أو عدم الوفاء بالالتزامات المالية لكثير من الدول، حتى بات وجود الأونروا ككيان على المحك، وهذا يقام غضب اللاجئين وخاصة الفئة الشابة ويدفعها - إلى جانب المشكلات الداخلية وغياب السياسات التنموية القائمة على النهج الحقوقي للدولة المضيفة - إلى الهجرة غير الشرعية والتطرف³.

التهديد الذي تتعرض له الأونروا ليس الأول

لطالما تضاربت الآراء وتناقضت حول الأونروا حيث اتهمت بالفساد وسوء الإدارة والتسييس، وبعيداً عن المغالاة في اعتبار أنها تتعرض في غالبية مناطق عملها لضغوط سياسية لجهة التوظيف، ويشوب عملها فساد يقوم به موظفون محميون، وعن اتهامها بالتسييس والهيمنة الأميركية عليها، كون واشنطن الممول الأكبر لها وتمتلك نفوذاً واسعاً في الأمم المتحدة، وترتبطها علاقة متينة بمصالح مشتركة مع إسرائيل في المنطقة، فقد اعتبرت الأونروا أنها الشاهد الأساسي على نكبة فلسطين 1948، وتمسك بها اللاجئون باعتبار أن وجودها يضمن ديمومة قضيتهم.

كما سعت جهات (لا سيما في الكونغرس الأميركي) لخفض المساعدات للأونروا أو حتى إلغاء الوكالة الدولية نفسها، بتوجه سياسي، مختبئة خلف تقارير عن الهدر وسوء الإدارة ويزعم استنفاداً من تسميهم بالعصابات المسلحة والإرهابيين داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، من ذلك الهدر ومن سوء الإدارة، والتي من المفترض أنها تخضع لإدارة الأونروا وولايتها؛ لكن وللأسف فإن واقع المخيمات وممارسات القيمين عليها إضافة إلى سياسات بعض الدول المضيفة، تخدم في كثير من الأحيان (من حيث تدري أو لا تدري) التوجهات السياسية لتلك الجهات، الساعية لعملية العقاب الجماعي للاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم.

ماذا اقترفت أيدينا؟

بداية ماذا فعلنا نحن "مجتمع اللاجئين" المعنيين الأساسيين والأكثر تضرراً، بل ربما المتضررين الوحيدين؟ لنقف عند تجربة لبنان، بسبب التصريحات الأخيرة، وكون اللاجئين يواجهون صعوبات جمة فيه:

1. الفلتان الأمني وفوضى السلاح وانتشاره في المخيمات الفلسطينية: في كثير من الأحيان تتحول المشاكل الفردية والشخصية إلى اشتباكات عائلية وفصائلية، فضلاً عن الاشتباكات ذات البعد السياسي الفصائلي العنيفة المتكررة خصوصاً في مخيم عين الحلوة، والتي يذهب ضحيتها أبرياء وتتضرر خلالها الممتلكات الخاصة والعامة، وفي كثير من الأحيان فإن لهذه الاشتباكات أبعاداً ربما تكون أكبر من نطاق المخيم وحجمه، بل ربما أكبر من نطاق البلد⁴، وكثيراً ما يلجأ المتقاتلون

³ انظر/ انظري ورقة "حقوق"، بعنوان "المطالبة الشبابية بالهجرة صرخة يأس...." في الرابط الإلكتروني التالي:

<https://tinyurl.com/y88u87tt>

⁴ انظر/ انظري ورقة "حقوق"، بعنوان "كي لا يبقى قاطنوا عين الحلوة ضحية تصفية الحسابات وصندوق بريد لمختلف الجهات..." في الرابط الإلكتروني التالي:

<https://tinyurl.com/yuc66k49>



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO
Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



إلى التمرکز في مرافق الاونروا (لا سيما المدارس) واستعمالها للنواحي العسكرية، ما يحدث فيها أضراراً كبيرة وطبعاً المتضرر الأكبر في كل مرة هم المدنيون أنفسهم وممتلكاتهم و/أو الممتلكات التي يشغلونها، إضافة إلى تلك الاشتباكات في عين الحلوة، فإن الاشتباكات التي تحدث في معظم المخيمات لا سيما مخيمي برج البراجنة وشاتيلا، وتظهر على أنها مشاكل فردية وعائلية فإن حقيقتها مافيوية وعصاباتية مرتبطة بتجارة المخدرات والكهرباء والدعارة - طبعاً وفي كل الأحيان يُرمى على عاتق الاونروا مسؤولية الترميم والتعويض - وهو ما يوسم المخيمات بأنها بؤر فساد فيما المسؤولين عن تلك الاشتباكات والأفعال الخارجة على القانون هم أفراد محميون يعيشون فساداً في المخيمات، ويقوضون الحياة المسالمة لغالبية السكان الفقراء والمحتاجين.

2. سوء الإدارة والتنظيم داخل المخيمات، أو بالأحرى عدم وجود إدارة وتنظيم، فاللجان الشعبية داخل المخيمات غير منتخبة وغير شعبية بل هي بمثابة أمر واقع ذات طابع فصائلي ميليشياوي، فيما أصبح دور الأونروا في إدارة المخيم صوري لا قيمة له، بسبب عدم قدرتها على التحكم في تنظيم وضع اللاجئين داخل تلك المخيمات ولا حتى على الأرض المقامة عليها تلك المخيمات، المفروض أنها مؤجرة من قبلها و/أو التي تقع تحت مسؤوليتها، ولا على مآوي اللاجئين المبنية على تلك الأرض (ناهيك عن هيمنة الفصائل على الاونروا تحديداً في عمليات التوظيف لاسيما داخل المخيمات ما أدى إلى وجود مدرء لبعض المخيمات مسيسين واصبحوا جزءاً من المشكلة وليس الحل)، وبسبب ذلك أصبح الجميع يتصرف بهذه المآوي كأنها ملك له، يورثها ويتصرف بها كما يشاء، فيشتري ويبيع ويبنى ويؤجر (وتقوم بالمصادقة على ذلك اللجنة الشعبية في المخيم "ويشاع أنها تتقاضى بدلاً" وللأسف في بعض الأحيان يصادق على ذلك أيضاً مدير المخيم "موظف الأونروا")، وقد أصبح ساكنوا بعض المخيمات من غير الفلسطينيين أكثر من اللاجئين الفلسطينيين انفسهم - يؤجر غير الفلسطينيين المساكن ويبيعوها للفلسطينيين وغير الفلسطينيين - وقد استغلت الأزمة السورية ولجوء السوريين وفلسطينيين سوريا أبشع استغلال حيث رفعت بدلات الإيجار وباتت مساوية وربما أكبر من البدلات في محيط المخيمات ، كون من يسكن هذه المخيمات لا يتكف نفقات كالكهرباء والماء وخلافه، بالإضافة إلى الشعور بأنهم غير خاضعين لسلطة الدولة، وكل ذلك ليس نتاج الفلتان الأمني وفوضى السلاح وانتشاره في المخيمات فقط، بل مرتبط أيضاً بتعامل الدولة المضيفة الأمني السياسي والبوليسي مع مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين وعزلهم وتهميشهم وتخريب حقوق الإنسان عنهم. وقد ظهر ذلك جلياً بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عقب الاجتياح الاسرائيلي عام 1982 وما تبع ذلك من حروب داخل وعلى المخيمات، منتصف الثمانينات: بداية عبر حصار المخيمات، ثم حالة استثنائهم من الاستفادة من العفو العام وغير ذلك مما نص عليه في اتفاق الطائف، بل والتنسيق عليهم أكثر فأكثر، وصولاً - أخيراً وليس آخراً - لمنعهم من التملك عبر تعديل قانون التملك للأجانب لسنة 2001⁵.

⁵ تحت ذريعة التوطين، حرم تعديل قانون التملك 2001/296 اللاجئين الفلسطينيين من امتلاك العقارات (لأن ليس لديهم جنسية دولة معترف بها)، لم يمنع هذا القانون فقط اللاجئين الفلسطينيين من امتلاك عقارات منذ ذلك التاريخ ، بل وضع العديد من العقبات، امام الذين اشتروا قبل تاريخ القانون ولم يستكملوا عملية التسجيل بالشكل الرسمي، وأمام من يرث ملكاً مسجلاً من نقل ملكيته، مما يشكل إنتزاع مبطن؛ انظر تقرير (حقوق) الخاص لاستعراض الدوري الشامل - لبنان

<https://tinyurl.com/ycu5rxqr>.



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO
Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



كما بقي سوق العمل ضيق أمامهم، على الرغم من تعديل قانون العمل سنة 2010⁶ والذي قونن حرمان الفلسطينيين من العمل في المهن الحرة.

3. **تفشي المصالح الشخصية الضيقة والأنانية المفرطة**، إذ نرى كثيراً من اللاجئين الحاصلين على الجنسية اللبنانية والقادرين على التمتع بحقوق المواطنة والحصول على خدمات الدولة، لا سيما الصحة والضمان الاجتماعي والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية من الوزارات والمؤسسات اللبنانية ذات الصلة، يزاحمون اللاجئين الفلسطينيين على خدمات الطبابة والتعليم التي تقدمها الأونروا، على الرغم من محدوديتها، بل وحتى على المساحة الضيقة في المخيمات، وهناك أيضاً اللاجئين الذين اكتسبوا جنسية دول أجنبية لا سيما الأوروبية وخاصة الإسكندنافية ما زالوا متمسكين بوضع اللاجئين ومنهم من عاد ليسكن في لبنان وجدد و/أو أعاد إصدار وثائق اللجوء الخاصة به، على الرغم من حصولهم على راتب من الدولة التي يحمل جنسيتها، وهم أيضاً للأسف يزاحمون اللاجئين الأكثر احتياجاً للخدمات، على الخدمات المذكورة سابقاً أيضاً.

أ - **إن المطلوب فلسطينياً**، لا سيما من منظمة التحرير بالتعاون والتنسيق مع الفصائل والمجتمع المدني المحلي، إذا ما أردنا التمسك بالأونروا، ان نقوم بدورنا لمساعدتها على احراج المجتمع الدولي لتقديم الدعم الكافي لاستمراريتها وذلك من خلال ترميم وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني:

- وضع حد لفلتان السلاح والقيام بعملية تنظيمه وحصره بالقوة الأمنية المولجة حماية المخيم، وبرأينا كمنظمة حقوقية (خاصة بعد أن فقد ذلك السلاح وجهته الأساسية أي مقاومة الاحتلال وتحرير الارض) أن يتم تسليمه للدولة اللبنانية على أن تتعهد الدولة بحماية المخيمات وقاطنيها من دون المساس بكرامتهم، وأن تقوم بالتعامل معهم بناء على النهج القائم على حقوق الانسان، وبضمانات أمنية.
- العمل على ديمقراطية المخيمات كي يسودها الحكم الرشيد المبني على احترام حقوق الانسان، والقيام بتحفيز مجتمع اللاجئين ولا سيما الشباب منهم على المشاركة في تنظيم ومأسسة امورهم الحياتية والمعيشية على قاعدة المساواة والحقوق والواجبات.
- حث أولئك الذين يستعملون مرافق ومأوي، المفترض أنها لمصلحة اللاجئين وتقع تحت ولاية وإدارة الأونروا، لمنفعة شخصية تجارية بطرق غير قانونية وغير شرعية، على الاقلال لتحمل المسؤولية والمساهمة الجدية بنفقات الخدمات للمخيم.
- حث أولئك الحاصلين على جنسيات وما زالوا مسجلين كلاجئين على عدم مزاحمة اللاجئين الفلسطينيين على خدمات الأونروا.
- تحفيز الممولين العرب ولاسيما أولئك الفلسطينيين و/أو من أصول فلسطينية، على مراعاة مسؤولية قطاع الأعمال التجارية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان خصوصاً للاجئين الفلسطينيين، وأن يبادروا الى دعم برامج تنمية بشرية مستدامة تاخذ بعين الاعتبار تمكين الشباب الفلسطيني اللاجئ مهنيًا وحقوقياً ليكونوا منتجين في مجتمعاتهم وتفتح أمامهم فرص عمل وبالتالي فسحة أمل.

⁶ على الرغم من أنهم لاجئون في لبنان منذ 70 عامًا، ما زالوا محرومين من ممارسة المهن الحرة التي تحتاج إلى الإنتساب للقبابات وهو أمراً محصوراً باللبنانيين، حتى تلك الأعمال التي سمح لهم تعديل القانون العمل 2010/129 ممارستها هنالك عراقيل وعقبات تشوب الاجراءات تحد من دخولهم سوق العمل ؛

انظر تقرير (حقوق) الخاص لاستعراض الدوري الشامل - لبنان <https://tinyurl.com/ycu5rxqr>



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO
Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



ب - المطلوب من الأونروا إجراء إصلاحات داخلية (إذا دعم اللاجئون أنفسهم عن طريق ترميم وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي والمساهمة في دعم الأونروا) من أجل التكيف مع الميزانيات المتاحة وتوفير الأفضل ولتتمكن من إقناع الدول المانحة بالاستمرار في تقديم الدعم والوفاء بوعودها المالية من خلال:

- الحد من توظيف الاجانب أصحاب الرواتب والنفقات المرتفعة، والاستعاضة عنهم بمحليين لا سيما الشباب الخريجين أصحاب الكفاءات من اللاجئين الفلسطينيين وغير الخاضعين للتأثيرات السياسية والباحثين عن فرص عمل، على قاعدة الشخص المناسب في المكان المناسب.
- وضع حد لموضوع الحديث عن الهدر وسوء الادارة والفساد، من خلال وضع معايير وآليات واضحة ومعلنة التزاما بالشفافية، والقيام بعملية مراقبة واستعمال آليات المساءلة والمحاسبة المتاحة وفقا للوائح الداخلية والقوانين المحلية مرعية الاجراء.
- وضع حد لأولئك المزاحمين على الخدمات بالتعاون مع الدول مانحة الجنسية لهم، لكن من دون شطب قيودهم من سجلات الاونروا طالما لا توجد آلية تحفظ لهم حقوقهم التاريخية كسكان أصليين للاراضي والديار التي اقتتلوا منها سنة 1948، ويمكن الاشارة لحصولهم على الجنسية في بطاقات الاونروا الممنوحة لهم، وعلى سبيل المثال هناك بطاقات تسجيل للاونروا خاصة بالاجئي فلسطين يكتب عليها لبناني الجنسية.
- وضع حد، بالتنسيق والتعاون مع مجتمع اللاجئين والدولة المضيفة، لأولئك الذين يستعملون المرافق والمأوي، التي من المفترض أن تكون لصالح عام اللاجئين وتحت ولاية وادارة الاونروا، لمصالح شخصية غير قانونية وغير شرعية وفي كثير من الأحيان تحدث ضرراً في المرافق.
- على الاونروا مشاركة نُسخ من سجلاتها مع كل من الدول المضيفة وجامعة الدول العربية والجهة الفلسطينية الرسمية الممثلة للشعب الفلسطيني تحسبا للأسوء.

ج - أما بشأن المطلوب من الدولة المضيفة (لبنان):

- بداية تعليقاً على ما طالب به وزير خارجيتها في اجتماع روما لدعم الاونروا مؤخراً بتاريخ 2018/3/15 "شطب كل لاجئ فلسطيني من قيودها في حال تغيبه عن الأراضي اللبنانية أو في حال استحصاله على جنسية بلد اخر لتخفف من اعبائها المالية وتساهم في تخفيض أعداد اللاجئين في لبنان"، نؤكد أن هذا الطلب يتناقض مع تمسك لبنان بحق العودة للاجئي فلسطين إلى ديارهم وارضهم حيث أن الاونروا هي الوحيدة التي تحفظ في سجلاتها أصحاب الحقوق ومنهم لبنانيون لهم مصالح وممتلكات في فلسطين، وهو أمر ليس من حقه أن يطالب به، بل ربما كان من حقه أن يطالب حكومته بوقف اصدار وثائق لاجئين فقط لأولئك الذين اكتسبوا جنسيات أخرى (مع مراعاة أحقيتهم باقامة مجاملة، اذا ما شاءوا، في بلد ولدوا وترعرعوا فيه وأهاليهم ما زالوا يعيشون فيه)، وليس للغائبين عن لبنان، وربما أيضا كان من الأجدى بوزير خارجية لبنان "الحريص" على بقاء وكالة الاونروا والتخفيف من أعبائها المالية مطالبة حكومته ب:
- إعطاء حقوق الانسان للاجئين الفلسطينيين لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل وقوتنة الاجراءات الخاصة بحق العمل والضمان الاجتماعي، ومساعدة الاونروا من خلال مشاركتها كشوفات المجنسين لديها ومن خلال كشوفات



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO
Member of International Federation for Human Rights (FIDH)
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



الامن العام التي تبين الحاصلين على جنسيات أخرى، لتتمكن من وقف تقديم الخدمات لهم، وفي المقابل تحسين الخدمات لمستحقيها.

- وضع حد للتحريض الاعلامي والسياسي وخطاب الكراهية ضد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والتي تصور مخيماتهم كبؤر أمنية تأوي متطرفين وخارجين على القانون، وهو تحريض يؤثر سلبا على الاونروا، حيث يستعمل ذلك، فضلا عن تلك التقارير الأمنية التي يتم مشاركتها أو تداول مضمونها مع الدول الكبرى، والتي تستخدم من قبل الجهات الساعية إلى تخفيض مساعدة الاونروا أو الغائها كليا.

د - المطلوب دولياً لا سيما أوروبياً

لتخفيف الابعاء عن كاهل الاونروا لا يكفي تمويلها فقط، بل عليهم أن يتحسروا أوضاع واحتياجات اللاجئين الفلسطينيين، لاسيما الشباب منهم، في الدول المضيفة، عند وضعهم سياساتهم التمويلية، والتي لا تقف عند الخدمات والمساعدات الإغاثية، بل تحتاج الى تنمية بشرية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار تمكين الشباب مهنيا وحقوقيا ليكونوا منتجين في مجتمعاتهم وتفتح أمامهم فرص عمل وبالتالي فسحة أمل، وكذلك عليه تحفيز مجتمعاته لا سيما المتعاطفين مع القضية الفلسطينية وكذلك المجنسين ممن كانوا لاجئين سابقا بتقديم الدعم وذلك عبر:

- فتح أبواب تمويل خاصة باللاجئين الفلسطينيين، لا سيما وأنهم لا يستفيدون من أبواب التمويل المخصصة للدول ولا من تلك التي تتعلق بمواضيع متخصصة، يكون طابعها تشغيلي انتاجي.
- الوفاء بالالتزامات للاونروا، وتحفيز دعم الافراد لمثل تلك البرامج أو للاونروا من خلال خصم قيمة تلك التبرعات من الضرائب المتوجب عليهم دفعها سنويا.

هـ - أما المطلوب اقليمياً لا سيما عربياً خليجياً:

- اعادة فتح أبواب العمل أمام حاملي وثائق السفر العربية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين.
- الوفاء بالالتزامات للاونروا، وإعادة العمل بالتجربة السابقة وهي اقتطاع 5% من رواتب اللاجئين الفلسطينيين العاملين في دول الخليج لتعود هذه المرة ليس لمنظمة التحرير الفلسطينية بل لدعم مثل تلك البرامج التي ذكرناها أنفا او لدعم الاونروا.

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) هي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير حزبية وغير ربحية، تأسست في العام 1997 ومشهرة في لبنان بموجب علم وخبر 36/أ.د. تعمل (حقوق) على تعزيز وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعلى نطاق أوسع، منطقة الشرق الأوسط. هذا وتتمتع المنظمة بعضوية كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (EuroMed Rights) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان (AOHR).